الضرورة الشعرية

دراسة تطبيقية في شرح شذور الذهب لابن هشام (761)هـ

د. بشير الزروق مازن

كلية العلوم الشلرعية – جامعة طرابلس

المقدمة

بعد أن أخذ علماء العربية يستشهدون بالمنظوم والمنثور على قضايا اللغة والنحو، لاحظوا وجود بعض التغيرات في البنية أو التركيب أو الإعراب في بعض الشواهد الشعرية تنحرف بها عن سنن العربية وقواعدها العامة، فاختلف العلماء في تحديد مفهوم هذه الظاهرة التي أطلق عليها (الضرورة الشعرية).

فذهب جمهور النحاة إلى أنها: ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة[1] أم لا، قال ابن جني (ت 393 هـ): "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، و تحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيغها لأجله"[2].

وقال ابن عصفور (ت 669 هـ): "اعلم إن الشعر لما كان كلاماً موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر؛ أجاز العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"[3] . ومعنى ذلك أنه ليس معتبرا في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري، فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها .

وذهب بعضهم ومنهم ابن مالك (ت 672 هـ)، كما ينسب إلى سيبويه (ت 180 هـ)[4] إلى أن الضرورة : ما يضطر الشاعر إليها اضطراراً بحيث لا تكون عنه مندوحة.

صرح ابن مالك بذلك في شرح التسهيل حيث عدّ وصل (أل) بالمضارع جائزا اختيارا ولكنه قليل - وهو عند الجمهور من أقبح الضرورات - قال: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن الشاعر أن يقول: ... فإذا لم يفعل ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [5] .

وهذا الاتجاه في فهم الضرورة على الرغم من أن سيبويه قد سبق إليه، فإن ابن مالك قد شُهر به، حتى إن من اعترضوا على هذا المذهب وجهوا نقدهم إلى ابن مالك وحده، ولم يتعرضوا إلى سيبويه[6]..

قال أبو حيان (ت 745 هـ): لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب[7] .

---

(1) مندوحة: سعة ومخرج وفسحة ، لسان العرب (ندح) .
(2) الخصائص 191/3.
(3) ضرائر الشعر ص13.
(4) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص90 وما بعدها .
(5) شرح التسهيل 202/1 .
(6) لغة الشعر ص94 .
(7) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 332/5 .

وقال عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ): "إذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"[1] .

هذان المذهبان هما أشهر المذاهب في الضرورة، غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدا وقبولا من عامة النحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرا من الأنصار، والشيء إذا اشتهر وتلقى القبول تَمَالأ الناس عليه إذعانًا له وتقليدا .

ويعتبر سيبويه في الحقيقة أول من تحدث عن الضرورة – وإن لم ترد لفظة الضرورة في كتابه – فقد ذكر مسائل وأحكاما للضرورة في باب أسماه (باب ما يحتمل الشعر)[2] تفتقر إلى المنهجية القائمة على التقسيم والتصنيف لهذه الظاهرة، لكنها كانت إضاءات أفاد منها النحاة بعده في هذا المجال .

ولعل أول من أسس للكتابة المنهجية، ووضع مبادئ التصنيف عن الضرورة أبوبكر بن السراج (ت 316 هـ) فقد وضع بابًا لضرورة الشاعر في كتابه يقول: " ضرورة الشاعر أن يُضطَّر الوزنُ إلى حذفٍ أو زيادة، أو تقديم أو تأخيرٍ في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكرٍ على التأويل"[3] .

وتطوّر بعد ذلك التصنيف في الضرورات الشعرية تطورًا كبيرًا حتى خصّوها بالتأليف فأفردت لها الكتب، ولعلّ أول كتاب يصل إلينا يستقل ببحث الضرورة هو كتاب أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) (ضرورة الشعر) الذي حصر فيه مظاهر الضرورة في تسعة أوجه "هي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"[4] .

وجاء بعده كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني (ت 412 هـ) ، تلاه كتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي، الذي حصر أنواع الضرائر في: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل[5] ، وجرى على هذا التقسيم –مع اختلاف يسير- جمع غير قليل من العلماء القدامى والمعاصرين .

ولأهمية هذا الموضوع رأيت أن أكتب فيه بحثا مقرونا بتطبيق الضرورة على شواهد ابن هشام في كتابه (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، وقسمت البحث إلى مقدمة تناولت فيها بإيجاز مفهوم الضرورة الشعرية عند بعض العلماء، ثم إلى موضوع البحث الذي جمعت فيه الأبيات الشعرية التي نصّ فيها ابن هشام صراحة على أنها من ضرائر الشعر مضبوطة بالشكل، ورتبتها حسب أنواع الضرائر متبعا تقسيم ابن عصفور، وذكرت نصّ ابن هشام أولا، ثم بعض أقوال العلماء في الشاهد، ونسبت الشواهد لقائليها، مع ذكر بحرها وتقطيعها عروضيا، وما فيها من زحافات وعلل، وسبب وقوع الشاعر في الضرورة على حسب رأيي في ذلك، ثم الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها .

ولا أزعم أني أوفيت البحث حقّه، ولكن حسبي أني اجتهدت وبذلت وسعي ما استطعت، فإن وفقت للصواب فلله الحمد والمنّة على توفيقه، وإن أخطأت أو قصّرت فأسأله هديَه وتوفيقه .

(1) خزانة الأدب 406/2 .
(2) كتاب سيبويه 26/1 .
(3) الأصول في النحو 435/3 .
(4) ضرورة الشعر ص34، وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ص34، 35 .
(5) ضرائر الشعر ص17 .

أولا : ضرائر الزيادة

(زيادة حرف)

ضَرَبتْ صَدْرَهَا إلَـيَّ وقَـالَتْ: * يَـا عَـدِيًّا لَـقَدْ وَقَتْـكَ الأوَاقِـي**[1].

أورده ابن هشام في باب المبنيات (المنادى)، قال: ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه.

ويروى البيت في الضرائر برفع (عدي) منونًا، وهو ضرورة كذلك[2] . قال السيوطي: يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمّه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازني على الأول، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة، وما تدعو إليه الضرورة هو التنوين فقط، وأبو عمرو وعيسى بن عُمر والجرمي والمبرد على الثاني رداً إلى أصله؛ لأن أصله في المعنى مفعولا[3].

وينسب البيت للمهلهل بن ربيعة[4]، وهو من بحر الخفيف، مخبون[5] العروضة صحيح الضرب، ووزنه:

///ه/ //ه// ///ه/ *** /ه//ه/ //ه// /ه//ه/

والضرورة واقعة في التفعيلة الأولى من الشطر الثاني (فاعلاتن)، وهي مباحة للشاعر، ولكن تركها أفضل؛ إذ لا يختل الوزن بتركها فالشاعر يستطيع أن يقول: (يا عديٌّ) ويصير الوزن (/ه//ه/) بالكفّ وهو حذف السابع الساكن من السبب الخفيف، ولكنه فرّ من الزحاف إلى الضرورة.

****

سَلَامُ اللهِ يَـا مَطَرٌ عَلَيْـهَا * وَلَيْـسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّلَامُ**[6]

أورده ابن هشام في باب المبنيات (المنادى)، قال: ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه، وأن يبقى مضموماً.

وجعله في المغني نوعاً من أنواع التنوين قال: وزاد بعضهم تنويناً سابعاً، وهو تنوين الضرورة، وهو اللاحق لما ينصرف، وللمنادى المضموم. ثم قال: وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم[7].

وجاء هذا البيت على مذهب سيبويه والخليل والمازني –كما سبق- [8].

كما ورد في الخزانة قال البغدادي: "على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطرّ إليه من التنوين. والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة؛ فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون"[9].

ويروى في الإنصاف[1] بنصب (مطر) منوناً على مذهب أبي عمرو وعيسى بن عمرو والجرمي والمبرد وهو ضرورة كما سبق.

---

(1) الشاهد رقم (52) ، ص112.
(2) ضرائر الشعر لابن عصفور ص26.
(3) انظر الهمع 41/3، وانظر سيبويه والضرورة الشعرية ص217، 218 ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص156 .
(4) ديوانه ص58، وانظر اللسان (وقى).
(5) الخبن: حذف ثاني الجزء الساكن . انظر الوافي ص114 ، الورد الصافي ص16 .
(6) الشاهد رقم (53) ص113 .
(7) مغني اللبيب ص448، 449 .
(8) سيبويه والضرورة الشعرية ص217 .
(9) خزانة الأدب 294/1.

والبيت للأحوص الأنصاري[2]، وهو من الوافر مقطوف العروضة والضرب[3]، ووزنه:

//ه/ه/ه //ه///ه //ه/ه **** //ه///ه //ه///ه //ه/ه

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الأول (مفاعلتن)، وجاءت لإقامة الوزن وإلا لتوالت خمس حركات وذلك لا يجوز.

****

(زيادة كلمة)

... فِيـهِ ثِنْتَـا حَنْظَلِ[4] .

أورده ابن هشام في باب العدد، في حديثه عن تمييز العدد. قال: الواحد والاثنان لا يحتاج لتمييز أصلاً، وأما قوله: (البيت) فضرورة.

والضرورة فيه ذكر الشاعر ثنتا مع المعدود، وليس ذلك مستعملاً في العربية، وإنما المستعمل أن يثنى المعدود، فيقال فيه: حنظلتان، إلا أن الشاعر لجأ إلى الضرورة ليحافظ على سلامة الوزن والقافية.

قال القزاز: ومما يجوز له إضافة الواحد والاثنين في العدد إلى ما يُبيّنهما من الجنس، كما يفعل في الثلاثة والأربعة، فتقول: واحدُ رجال، واثنا رجال؛ لأن الأصل ذلك، ولكن اجتزأوا برجل ورجلين، فإذا اضطر الشاعر ردّ إلى الأصل[5].

وسيبويه لا يعد هذا من الضرورة، وهو عنده على تقدير : ثنتان من الحنظل[6] .

وقد يكون هذا الاستعمال بقية من استعمال اللغة قديما للمثنى في طور من أطوارها المجهولة لنا، وليس وروده في الشعر ضرورة فقد روى في النثر قولهم: (شربتُ قدحًا واثنيـه، وشربتُ اثني مُدَّ البَصْرة) وعدوه شذوذا[7] .

وما ذكره ابن هشام قطعة من بيت ينسب لخطام المجاشعي[8]، وهو من بحر الرجز صحيح العروضة والضرب، والبيت بكماله:

كَـــأنَّ خُصْيَيْـهِ مِنَ التَّـدلْدُلِ *** ظَـرْفُ عَجُوزٍ، فِيـهِ ثِنْـتَـا حَنْـظَلِ

ووزنه:

//ه/ه/ه //ه/ه /ه///ه *** /ه/ه//ه /ه/ه//ه

****

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 311/1، وانظر الكتاب 203/2، ضرورة الشعر للسيرافي ص42 .
(2) ديوانه ص183 .
(3) القطف: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة بعد إسكان الخامس المتحرك . الوافي ص69، الورد الصافي ص20 .
(4) الشاهد رقم (239) ص458.
(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص350.
(6) الكتاب 569/3، 624 ، وانظر لغة الشعر ص256 .
(7) انظر الهمع 74/4 .
(8) انظر خزانة الأدب 367/3 ، لسان العرب (خصي) و(دلل) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص350 .

ثانيا : ضرائر النقص

(نقص حركة)

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَـامَ مِن بَنِـي * هَـدَادٍ خَطِيبٌ فَـوْقَ أَعْوَادِ مِنْـبَرِ**[1]

استشهد به ابن هشام في حديثه عن الملحق بجمع المذكر السالم، قال: ومنها (أرَضون) وهو بفتح الراء... وربما سكنت الراء في الضرورة.

(أرضون) ملحق بجمع المذكر السالم، مفردها (أرض) وهي اسم جنس جامد مؤنث، وحكم المؤنث الذي لا تاء فيه كحكم المؤنث الذي فيه التاء في أحكام الجمع بالألف والتاء؛ لتقدير التاء فيه (أرْضة) فيقال في جمعها المصحح: (أرَضات) –بفتح الراء- لكونها اسما دالا على ما لا يعقل ليس فيها معنى الصفة، فلما عوّض من الألف والتاء الواو والنون فألحق بالجمع المذكر السالم تنبيهًا على مرتبتها واستعظامها أبقوا فتح الراء إيماءً إلى أصل البناء[2] .

ينسب البيت لكعب بن معدان[3] وهو من بحر الطويل، مقبوض[4] العروضة والضرب[5]، ووزنه:

//ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه//ه *** //ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه//ه

والضرورة في التفعيلة الثانية وهي (مفاعيلن) بإسكان الخامس ويقابله في البيت حرف الراء من (الأرضون) ولو تحركت لفسد الوزن .

****

فَالْيَـوْمْ أَشْـرَبْ غَيْـرَ مُسْتَحْقِبٍ * إِثْمًـا مِـنَ اللهِ ولا واغِـلِ**[6]

أورده ابن هشام في حديثه عن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، قال: فليس قوله (أشربْ) مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة.

وجاء البيت في ضرائر ابن عصفور قال: "ومنه حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً". إلى أن قال: وأنكر المبرد والزجاج التسكين، لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهي لمعنى، ورويا موضع (فاليوم أشرب) : (فاليوم فاشربْ) ، والصحيح أن ذلك جائز سماعًا وقياسًا[7]. قال ابن جني: "واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجرد من النَصَفة، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه"[8].

كما ورد في الخزانة قال البغدادي: "على أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح كما في (أشرب) فإن الباء حرف صحيح وقد حذف الضمة منه للضرورة"[9].

(1) الشاهد رقم (16) ص57 .
(2) انظر شرح التسهيل 82/1، 83، لسان العرب (أرض) .
(3) ديوانه ص70 .
(4) القبض: حذف الخامس الساكن. انظر الوافي في العروض والقوافي ص27، الورد الصافي لطالب العروض والقوافي ص17 .
(5) العروضة: هي التفعيلة الأخيرة من الشطر الأول، والضرب: التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني. انظر الوافي ص22، الورد الصافي ص25 .
(6) الشاهد رقم (101) ، ص212 .
(7) ضرائر الشعر ص95،93، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ص122 .
(8) الخصائص 76/1 . وانظر سيبويه والضرورة الشعرية ص68 .
(9) خزانة الأدب 530/3 .

البيت لامرئ القيس[1] وهو من بحر السريع، مطوي مكسوف[2] العروضة والضرب ووزنه:

/ه/ه//ه /ه/ه//ه /ه//ه *** /ه/ه//ه /ه///ه /ه//ه

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية وهي (مسْتفْعلن)، واضطر إليها الشاعر لإقامة الوزن؛ إذ لو قال "أشربُ" لتحرك الثاني الساكن من التفعيلة وهذا لا يجوز.

ويروى البيت في الديوان بروايتين مختلفتين ففي رواية الأصمعي: فاليوم أسقي[3]، وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه، وفي رواية المفضل: فاليوم فاشربْ[4]، وهو بهذه الرواية لا ضرورة فيه، وهي رواية من انكروا الضرورة على الأمر لنفسه[5].

والأولى ألا يُعدّ حذف ضمة الإعراب من الفعل المضارع كما في هذا البيت ضرورة؛ لورود مثله في قراءات القرآن الكريم، من ذلك قراءة الأعمش وابن محيصن "وَمَا يَعِدْهُمُ الشّيْطَانُ" [النساء/120] بإسكان الدال، وقراءة مسلمة بن محارب "وَإِذْ يَعِدْكُم اللهُ" [الأنفال/7] بإسكان الدال [6].

****

جَـزَى اللهُ رَبُّ النَّـاسِ خَيْرَ جَزَائِـه * رَفِـيقَيْـنِ قَـالَا خَيْـمَتَـيْ أُمِّ مَعْبَـدِ**[7]

أورده ابن هشام في باب المنصوبات في حديثه عن المفعول فيه، قال: وكان حقه أن يقول: قالا في خيمتيْ أمِّ معبد، أي: قيلا فيها، ولكن اضطر فأسقط (في) وأوصل الفعل بنفسه.

كما ورد في الهمع: قال السيوطي: وهو ضرورة، أي: في خيمتي[8].

ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت في شعر من يحتج بكلامهم ولا يقاس عليها؛ لأن ظروف المكان المحددة لا تنصب على الظرفية[9].

نسب ابن هشام البيت لرجل من الجنّ سمع صوته بمكة ولم يُرَ شخصه[10]، وهو من بحر الطويل مقبوض العروضة والضرب ووزنه:

//ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه// *** //ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه//

وما أوقع الشاعر في الضرورة هو المحافظة على وزن البيت، والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الثاني (مفاعيلن)، ولو ذكر الشاعر الحرف المحذوف (في) لاختل الوزن، وصار وزن التفعيلة (//ه/ه/ه) بزيادة سبب خفيف على التفعيلة التي آخرها سبب خفيف، وهذا غير وارد في أنواع العلل بالزيادة.

****

(1) ديوانه ص122، 258 ، ويروى بروايتين لا ضرورة فيهما وسيأتي بيان ذلك .
(2) الطي: حذف الرابع الساكن، والكسف: حذف السابع المتحرك. انظر الوافي ص125، الورد الصافي ص16،22 .
(3) الديوان ص122 .
(4) الديوان ص258.
(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص226.
(6) معجم القراءات 160/2 ، 260/3 . وانظر ضرائر الشعر ص96 .
(7) الشاهد رقم (113) ص235.
(8) الهمع 154/3 .
(9) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 280/1.
(10) انظر المصدر السابق، والهمع 154/3 .

بِعُـكَاظَ يُعْشِى النَّـاظِرِيـــ * ـــنَ إذَا هُـمْ لَمحُوا شُعَاعُهْ**[1].

أورده ابن هشام في باب التنازع، قال: وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور،... ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعًا باتفاق، ولا إذا كان منصوبًا إلا في ضرورة الشعر.

والشاهد فيه تنازع العاملان (يعشى) و(لمحوا) معمولا واحدا هو (شعاعه)، الأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً، وأعمل الشاعر العامل الأول فيه فرفع (شعاعه)، وأعمل العامل الثاني في ضميره فنصبه، ثم حذف هذا الضمير لأنه فضلة، ولو ذكره لقال: إذا هم لمحوه شعاعه، وهذا الحذف يأتي لضرورة الشعر عند البصريين الذين يعملون المتأخر لقربه، بينما هو جائز عند الكوفيين الذين يعملون الأول لتقدمه.

البيت لعاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم[2] عمة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو من مجزوء الكامل صحيح العروضة مرفل[3] الضرب ووزنه:

///ه//ه /ه/ه//ه *** ///ه/ه ///ه//ه/ه

والضرورة واقعة في الضرب (متفاعلاتن)، ولو قال الشاعر: لمحوه، لصار وزنه (///ه///ه/ه) بزيادة حركة وهذا لا يجوز.

****

ثالثا: ضرائر التقديم والتأخير

(تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة)

جَزَى رَبُّـهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ * جَزَاءَ الكلَابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ**[4]

أورده ابن هشام في باب الضمير، قال: السابع: الضمير المتصل بالفاعل المقدّم العائد على المفعول المؤخر، وهو ضرورة على الأصح .

وواضح من كلامه أن هناك من العلماء من يرى أن لا ضرورة في البيت ، منهم ابن جني، قال: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في (ربّه) عائدة على (عَدي) خلافا على الجماعة[5] .

وجاء في الخزانة أن الأخفش وعبد الله الطُّوَال أيضا أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[6] .

وقال الأشموني في شرحه: "وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر"[7] .

والبيت من شواهد الضرائر أورده ابن عصفور في فصل التقديم والتأخير، ولهذا البيت نظائر وقال: ولا يجوز شيء من ذلك في حال السعة[8] .

(1) الشاهد رقم (227) ص424 .
(2) انظر شرح الأشموني 360/1 ، شرح ابن عقيل 128/2 .
(3) الترفيل: زيادة سبب خفيف (حركة وسكون) على آخر التفعيلة. انظر الوافي ص82، الورد الصافي ص22 .
(4) الشاهد رقم (66) ص137 .
(5) الخصائص 295/1 .
(6) خزانة الأدب 134/1 .
(7) شرح الأشموني 320/1 .
(8) ضرائر الشعر ص209، 210 .

ينسب البيت إلى أبي الأسود الدؤلي كما ينسب إلى النابغة الجعدي[1] ، وهو من بحر الطويل مقبوض العروضة والضرب، ووزنه:

//ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه// *** //ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه//

****

رابعا : ضرائر الإبدال

(إبدال حكم من حكم)

مَا أنْتَ بالْحكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُـهُ * وَلَا الأصِيلِ وَلا ذِي الـرَّأي وَالجَـدَلِ**[2]

أورده ابن هشام في حديثه عن علامات الاسم، ومحل الشاهد دخول (أل) على الفعل (ترضى)، قال: فإن قلت فكيف دخلت على الفعل، قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الجرجاني ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي أنه لا يقاس عليه[3].

وورد البيت في ضرائر الشعر قال ابن عصفور: ألا ترى أن الألف واللام، الداخلة على (ترضى) من الأسماء الموصولة، لأنها بمعنى الذي، يريد: الذي ترضى، وحكمها في الكلام أن لا تدخل إلا على اسم الفاعل أو اسم المفعول، إلا أنه لما اضطر جعل وصلها بالفعل بدلا من وصلها باسم الفاعل[4].

وذكره الأشموني في شرحه وقال: وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة، ومذهب الناظم جوازه اختيارًا وفاقًا لبعض الكوفيين[5]. قال ابن مالك: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن القائل أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته [6] ، فيدخل الألف واللام في اسم المفعول، ولكن مع هذا لا يستقيم الوزن إلا إذا أسكنت الياء من (المرضي).

والبيت للفرزدق[7] ، وهو من البسيط مخبون العروضة والضرب، ووزنه:

/ه//ه/// /ه//ه/// *** //ه/// /ه//ه/// ///ه

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية وما أوقع الشاعر فيها الحفاظ على وزن البيت .

****

أُطَـوِّفُ مَا أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي * إلَـى بَيْتٍ قَعِيـدَتُـهُ لَـكَاعِ**[8]

أورد ابن هشام هذا البيت في باب المبنيات (ما لزم البناء على الكسر)' قال: ما كان على فعَالِ، وهو سبّ للمؤنث، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء، واستعمال الشاعر لها في غير النداء ضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاع؛ فيكون جاريًا على القياس. من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ولا ضرورة فيه.

(1) ديوان أبو الأسود الدؤلي، وهو بيت يتيم ص124، ولم أجده في ديوان النابغة الجعدي .
(2) الشاهد رقم (2) ص16
(3) شذور الذهب ص17.
(4) ضرائر الشعر ص288.
(5) شرح الأشموني 124/1.
(6) شرح التسهيل 202/1.
(7) لم أجده في ديوانه .
(8) الشاهد رقم (37) ، ص92.

والبيت من شواهد الأشموني[1] ، والهمع ، قال السيوطي: "على أنه أوّل بإضمار القول أو الدعاء، أو حرف النداء، أي : يقال لها أو تدعى يا لكاع"[2] .

وينسب البيت للحطيئة[3] ، وهو من الوافر مقطوف العروضة والضرب، ووزنه:

//ه/// //ه/// //ه/ه *** //ه/ه/ه //ه/// //ه/ه

وقد اضطر الشاعر للضرورة لسلامة الوزن .

****

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءةَ ضُمِّنَـا * قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى الطّرِيقِ الوَاضِحِ**[4]

أورده ابن هشام في الأحكام التي يشترك فيها الفاعل والنائب عنه، قال: فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين: إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا، فأما قول الشاعر: (ضمّنا) ولم يقل (ضُمنتا) فضرورة.

والبيت في الضرائر، قال ابن عصفور: ذكر السماحة لأنها بمعنى السماح، ثم غلب المذكر على المؤنث[5].

ينسب البيت لزياد الأعجم[6]، وهو من الكامل صحيح العروضة والضرب، ووزنه:

/ه/ه// ///ه// ///ه// *** /ه/ه// ///ه// /ه/ه//

والضرورة واقعة في عروضة البيت وهي (متفاعلن) ولو قال الشاعر (ضمنتا) لصارت التفعيلة (متفاعلتن) بزيادة حركة قبل الساكن الأخير، وهذا الوزن غير وارد، فاضطر الشاعر للحفاظ على وزن البيت.

****

تَمَنَّـى ابْنَتَـايَ أنْ يَعِيـشَ أبُوهُمَا * وَهَلْ أنَـا إلّا مِنْ رَبِيعَةَ أوْ مُضَرْ؟** [7]

ورد هذا البيت في الأحكام التي يشترك فيها الفاعل والنائب عنه، قال : فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين : ... الثانية : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقيّ التأنيث، فأما قوله : (تمنى ابنتاي) فضرورة إن قُدّر الفعل ماضيًا، وأما إن قُدرّ مضارعًا فلا ضرورة.

لأنه إن كان ماضيا فهو خالٍ من علامة التأنيث، فكان ينبغي أن يقول : تمنت ابنتاي، أما إذا قدّر مضارعا فهو محذوف إحدى التاءين، والأصل: تتمنى ابنتاي، وعلى هذا الوجه أولى؛ لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ والضرورة ما أمكن غيره، ويرجح ذلك وروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: "فأنذرتكم نارا تلظى" [الليل/14] أي: تتلظى . قال ابن هشام في المغني: وهم ابن مالك فجعله ماضيًا، وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة [8].

(1) شرح الأشموني162/2،
(2) الهمع 63/3 .
(3) ديوانه وهو بيت يتيم ص128 .
(4) الشاهد رقم (77) ، ص169.
(5) ضرائر الشعر ص276.
(6) وهو في ديوانه ص54 .
(7) الشاهد رقم (78) ، ص170.
(8) مغني اللبيب ص879 .

والبيت للبيد بن ربيعة العامري[1] وهو من بحر الطويل مقبوض العروضة والضرب ووزنه:

//ه/ه //ه//ه //ه/ //ه//ه *** //ه/ //ه/ه/ه //ه/ //ه//ه

وإذا اعتبرناه ماضيا فالضرورة واقعة في التفعيلة الأولى (فعولن)؛ لاضطرار الوزن إليها، لأنه لو قال الشاعر: (تَمنَّت) لصارت التفعيلة (//ه//ه) بزيادة حركة قبل الساكن الأخير، وهذا غير وارد في علم العروض

****

فَقَالَتْ : أكُـلَّ النَّـاسِ أصْبَحتَ مَانِحًا * لِسَــانَكَ كَيْمَــا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَـا**[2]

أورده ابن هشام في باب المنصوبات في حديثه عن الفعل المضارع التالي ناصبا، قال: ويمتنع أن تكون (كي) مصدرية في نحو: جئتك كي أن تكرمني، إذ لا يدخل الحرف المصدريُّ على مثله، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله: ..البيت، ولا يجوز في النثر، خلافا للكوفيين .

الضرورة في هذا البيت هي إظهار (أن) بعد (كي) على اعتبار أن (كي) مصدرية ناصبة للمضارع، وصرح بذلك في المغني قال: ولا تظهر (أنْ) بعد (كي) إلا في الضرورة كقوله: ... البيت [3].

البيت لجميل بن معمر العذري [4]، وهو من بحر الطويل، مقبوض العروضة والضرب، ووزنه:

//ه/ه //ه/ه //ه/ه //ه//ه *** //ه/ //ه/ه/ه //ه/ //ه//ه

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الثاني (مفاعيلن)، والشاعر غير مضطر للضرورة إذ باستطاعته أن يقول: لسانك كيما تغرَّ وتخدعا ، بإسقاط (أن) وتصير التفعيلة (//ه/ه) بإسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة وهو ما يُعرف بـ(الحذف) .

ورواية الديوان "لسانك هذا كي تغرّ" وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه .

****

سَـأتْرُكُ مَنْـزِلِي لِبَنِـي تَمِيـمٍ * وَأَلْحَـقُ بِالحِجَازِ فَأَسْـتَـرِيـحَا**[5]

استشهد به ابن هشام في حديثه عن الفعل المضارع المنصوب، والشاهد فيه قوله: (فأستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفي، وذلك ضرورة من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر على سبيل الندرة . وعلّق بعده بقوله: وقيل: الأصل (فأستريحنْ) ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفا، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة . وعلق البغدادي في الخزانة بقوله: "وهو من باب غسل الدم بالدم؛ لأنه تقصى من ضرورة ولجأ إلى ضرورة"[6].

(1) ديوانه ص79 .
(2) الشاهد رقم (143) ، ص289 .
(3) مغني اللبيب ص242، وينظر شرح الأشموني 453/1 .
(4) ديوانه 79 .
(5) الشاهد رقم 149، ص301 .
(6) خزانة الأدب 601/3.

كما ورد البيت في الضرائر لابن عصفور، ولهذا البيت نظائر ثم قال: إلا أنه لما اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، حكم لها بحكم الأفعال الواقعة بعد الفاء في الأجوبة الثمانية، فنصب بإضمار (أن) [1].قال القزاز القيرواني: وهو من أقبح الضرورات [2] .

وسر الحكم على هذه الضرورة بالندرة والقبح عدم ظهور قصد التنصيص على سببية ما قبل الفاء لما بعدها؛ لأن هذا القصد إنما يظهر إذا وقعت الفاء جوابا لنفي أو طلب محضين وهو ما يشبه الشرط، أما إذا وقعت بعد الخبر المثبت فقد وقعت بعد متحقق الوقوع ثابت المضمون بعيد الشبه بالشرط، فيكون قصد السببية بها بعيدا[3].

وينسب البيت إلى المغيرة بن حبناء، يقول البغدادي: وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه، وقال: قال الأعلم: ويروى (لأستريحا) على لام (كي) ولا ضرورة فيه على ذلك[4] .

وهو من الوافر مقطوف العروضة والضرب ووزنه:

//ه///ه //ه///ه //ه/ه *** //ه///ه //ه///ه //ه//ه //ه/ه

والضرورة واقعة في ضرب البيت (فعولن)؛ للمحافظة على القافية، لذلك أورده السيرافي في باب تغيير الإعراب عن وجهه، في كتابه الضرورة الشعرية[5] ، ولو ثبتت رواية الأعلم لا غير لكفتنا مؤونة الحديث .

ولعله من الجدير بالذكر هنا أن أبين بأن هناك ظاهرة موجودة بكثرة في الشعر العربي تختص بحركة الرّوي[6] تنكسر فيها موسيقى القافية، فتختلف بين الضم والفتح والكسر وهي من عيوب القافية، تعرف عند العروضيين بالإقواء والإصراف[7] ، وهي عندهم من ضرائر الشعر، لأنهم تصوروا أن كلمة الروي تقرأ على حسب ما يقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة روي القصيدة .

والأجدر –عندي- للخروج من هذه القضية هو أن ينطق الشعراء حسبما تقتضيه القافية، لا ما تقتضيه قواعد الإعراب . يقول ابن جني: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ... وكذلك كلما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"[8] . وحكمه هنا ليس هو الحكم الإعرابي، وإنما حكمه الموسيقي[9].

ودليل ذلك بيت الفرزدق المشهور:

وعضَّ زمان يا ابن مروَان لم يَدع *** من المالِ إلا مسحتا أو مجلفُ[10]

قال عنه أبو عمرو بن العلاء: لا أعرف له وجها، وكان يونس لا يعرف له وجها، قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه للقافية، قال: لا كان ينشدها على الرفع . وقد سال بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه، فشتمه، وقال: علي ان أقول وعليكم أن تحتجوا . وإنما رفع الفرزدق كلمة (مجلف) ؛ لأن القوافي مرفوعة .

(1) ضرائر الشعر ص285 .
(2) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص313 .
(3) سيبويه والضرورة الشعرية ص325 .
(4) خزانة الأدب 600/3، 601، وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص314 .
(5) الضرورة الشعرية ص195 ، وانظر لغة الشعر ص271.
(6) الرويّ : هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه . انظر الوافي ص200، والورد الصافي ص64 .
(7) الإقواء : هو اختلاف حركة الروي بأن يجيء بيت مرفوعا وآخر منصوبا، والإصراف : هو اختلاف حركة الروي بأن يجيء مع المرفوع أو المجرور منصوب . انظر الوافي ص215، والورد الصافي ص75 .
(8) الخصائص 85/1 .
(9) لغة الشعر ص275 .
(10) ديوانه ص386، وفيه (مُجرّفُ) بدل (مُجلّفُ) .

قال ابن قتيبة: إنه رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه[1] .

وبذلك أؤيد ابن هشام الذي جعل من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية، ومقتضاه أن كلمة الروي تحرك بحركة القافية، ويقدّر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية[2] .

****

إذَا كُنْتَ تُـرْضِيـهِ ويُـرْضِيكَ صَاحِبٌ * جِهَارًا فَكُـنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلـوُدِّ** [3]

أورده ابن هشام في باب التنازع ، والشاهد فيه قوله: ترضيه ويرضيك صاحب، حيث تنازع كل من العاملين الاسم الذي بعدهما (صاحب)، الأول يطلبه مفعولا، والثاني يطلبه فاعلا، وقد أعمل فيه الثاني، فرفعه على الفاعلية، ثم أضمر مع الأول ضميره، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر؛ لأن ذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز؛ لأن فيه عود الضمير - وهو فضلة - إلى متأخر لفظا ورتبة، وقد ارتكبه الشاعر، من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور.

البيت مجهول القائل[4] ، وهو من بحر الطويل مقبوض العروضة صحيح الضرب، ووزنه:

//ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه//ه *** //ه/ //ه/ه/ //ه/ //ه/ه/

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الأول (مفاعيلن)، والشاعر غير مضطر لها إذ باستطاعته أن يقول: (ترضي ويرضيك صاحب)، وتصير التفعيلة عندئذ (//ه/) بالحذف، وهو إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة.

الخاتمة

من خلال دراسة الضرائر في شرح شذور الذهب هذه أهم النتائج :

1- أورد ابن هشام خمسة عشر شاهدًا للضرورة الشعرية، منها عشرة شواهد لإقامة الوزن، وشاهدان للحفاظ على القافية، وثلاثة شواهد لكراهة الزحاف.

2- هناك ثلاثة شواهد تروى بروايات لا شاهد فيها، وثلاثة شواهد جائزة عند بعض النحاة، وشاهدان يخرجان بتخريج لا ضرورة فيه.

3- ابن هشام يوافق البصريين في الحكم على الضرورة الشعرية، كما في الشاهد: بعكاظ يعشي ...، في حين يرى الكوفيون أن لا ضرورة في البيت .

4- الضرائر الموجودة في الشذور هي ضرائر في النحو دون الصرف .

5- بعض ما يسميه النحاة ضرورة هو استعمال لهجيّ لبعض القبائل، غير أنها لما خالفت قواعد النحو؛ حكموا عليها بالضرورة .

---

(1) انظر خزانة الأدب 347/2 .
(2) حاشية الدمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي ص101 .
(3) الشاهد رقم (226) ص423 .
(4) انظر شرح الأشموني 358/1 ، شرح ابن عقيل 127/2 .

6- بعض ما يسميه النحاة ضرورة هو ليس في الحقيقة والواقع اللغوي كذلك؛ لأن له نظائر في القرآن الكريم وقراءته المختلفة .

7- الحكم بقبح الضرورة أو نذرتها أو شذوذها، فكلما كانت الضرورة قريبة من الأصل أو واضحا فيها وجه الشبه بالشيء الجائز كانت الضرورة حسنة، وإذا لم تكن كذلك كانت مستقبحة شاذة .

8- الضرورة تبيح الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل .

وفي الختام أتوجه بالشكر إلى الله عزّ وجلَّ على أن وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعل ما بُذل فيه خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه وليّ ذلك والقادر عليه . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

المراجع

القرآن الكريم برواية

1- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة، 1988.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

3- الحاشية الكبرى على متن الكافي في علمي العروض والقوافي، محمد الدمنهوري، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1307 هـ.

4- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت، ط/ الأولى .

5- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح/ محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط/ الثالثة، 1988.

6- ديوان أبي الأسود الدؤلي، محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط/ الثانية، 1964.

7- ديوان امرئ القيس، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/ الخامسة، 1984.

8- ديوان جميل بثينة، بطرس البستاني، دار صادر، بيروت.

9- ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، 1993

10- ديوان الفرزدق، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، 1987.

11- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر ، بيروت.

12- ديوان مهلهل بن ربيعة، طلال حرب، الدار العالمية.

13- ديوان النابغة الجعدي، واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط/ الأولى، 1198.

14- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، القاهرة، ط/ الأولى، 1983.

15- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 2005.

16- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.

17- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تح/ عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، هجر للطباعة، القاهرة، ط/ الأولى، 1990.

18- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ العاشرة،1965.

19- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى، 2007.

20- شعر الأحوص الأنصاري، إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969.

21- شعر زياد الأعجم، يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط/ الأولى، 1983.

22- شعر كعب بن معدان الأشقري، أحمد محمد عبيد، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2010.

23- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تح/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت.

24- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تح/ رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط/ الأولى، 1985.

25- لسان العرب، لابن منظور، عامر حيدر، عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009.

26- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط/ الأولى، 1996.

27- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تح/ رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، 1982.

28- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط/ الأولى، 2002.

29- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط/ السادسة، 1985.

30- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية، 1987.

31- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تح/ فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط/ الرابعة، 1986.

32- الورد الصافي لطالب العروض والقوافي، مصطفى الصّاوي، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، 1975.